

عدالة مؤطرة: سياسات الإعلام اللبنانية تجاه المحكمة الخاصة بلبنان

ساري حنفي (*)

أستاذ في الجامعة الأميركية في بيروت.

آر كنودسان (Are Knudsen) (**)

باحث رئيسي في معهد كريستان ميكلنسون لبحوث التنمية في النروج.

روبرت فلاهيف (Robert Flahive) (***)

الجامعة الأميركية في بيروت.

مقدمة

أدى اغتيال رئيس الوزراء رفيق الحريري في شباط/فبراير ٢٠٠٥ إلى تحولات بالغة الأهمية في السياسات اللبنانية، فقد حفّز التفجير احتجاجات وطنية جماهيرية، وأنهى الوجود العسكري السوري الذي دام ٢٩ عاماً، وبلور الكتل السياسية الصاعدة، أي كتلتها ٨ آذار و١٤ آذار، وقاد إلى مطالبات بمحكمة دولية للتحقيق في الاغتيال.

منذ البداية، كانت الأمم المتحدة منخرطة بشدة في التحقيق في اغتيال الحريري. وبعد ما لا يزيد على الأحد عشر يوماً، بدأت بعثة تقصي الحقائق التي كلفها الأمين العام للأمم المتحدة عملياتها في بيروت للتحقيق في التفجير. ولكن النتائج غير الحاسمة حول المسؤولية الجنائية وأسباب التفجير، حملتها على الدعوة إلى المزيد من التحقيق. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٥، أصدر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ضمن قراره الرقم (١٥٩٥) تفويضاً للمحققين الدوليين للمباشرة بتحقيق أكثر عمقاً يتم تحت رعاية لجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة للأمم المتحدة ((United Nations Independent Investigation Commission (UNIIC)). وقضت اللجنة على تورط مسؤولين أمنيين لبنانيين وسوريين، وكذلك عناصر من حزب الله. وقد لاقت اللجنة تحديات وإعاقات كبرى في سعيها إلى العدالة، منها الاغتيال السياسي، وتهريب

sh41@aub.edu.lb.

are.Knudsen@cmi.no.

flahive.robert@gmail.com.

(*) البريد الإلكتروني:

(**) البريد الإلكتروني:

(***) البريد الإلكتروني:

الشهود، ومصداقية المصادر المشكوك فيها. ووضعت استنتاجات اللجنة وعملياتها الإطار العام، وعبّدت الطريق في أيار/مايو ٢٠٠٧ إلى ما أصبح المحكمة الخاصة بلبنان المفوّضة من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

صارت المحكمة ممكنة الوجود بفعل انتصار تحالف ١٤ آذار في انتخابات حزيران/يونيو ٢٠٠٥ العامة، إذ منح انتصار تلك الكتلة الانتخابية مشروعية سيادية للمطالبة بالمحكمة الدولية. وصعد سعد الحريري، نجل الزعيم المغدور، إلى رئاسة تحالف ١٤ آذار الذي كان آنذاك يجمع من دون لحمة بين فصائل سياسية مسيحية مارونية وسنيّة ودرزية، متمتعاً بدعم إقليمي ودولي، ودبلوماسي واقتصادي، من السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي، وجزء كبير من الاتحاد الأوروبي. في المقابل، ظفر تحالف ٨ آذار، المهيمن عليه سياسياً من قبل فصيلي حزب الله وأمل، والذي كان يشمل كذلك فصائل مسيحية، كما كان موالياً للحكومتين السورية والإيرانية، بنسبة أقل من المقاعد البرلمانية في انتخابات حزيران/يونيو ٢٠٠٥. وقد حوّل الانتصار الانتخابي لرئيس الوزراء حليف ١٤ آذار فؤاد السنيورة، تقديم طلب رسمي لتشكيل هيئة تحقيق دولية لدى الأمين العام للأمم المتحدة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، وأن يوقّع على مذكرة تفاهم بين مجلس الأمن وحكومة لبنان للسماح بخوض المحكمة عملياتها على التراب السيادي اللبناني، وبالتمويل الجزئي للمحكمة في متابعاتها الجنائية المحلية حول الاغتيال.

وخلال شهر أيار/مايو، وبعد أكثر من عامين على الاغتيال، تمّ التصويت في مجلس الأمن (مع امتناع خمس دول عن التصويت، من بينها دولتان دائمتا العضوية، ولهما الحق في استخدام الفيتو) على القرار الرقم (١٧٥٧) الذي تمّ تبنيه، وفوّضت المحكمة الخاصة بلبنان بتعقب المتهمين باغتيال الحريري ومحاكمتهم باستخدام القانون اللبناني المحلي بشكل رئيسي عوضاً عن القانون الجنائي الدولي، وبذلك زاوجت المحكمة «الهجينة» بين رجال القانون الدوليين وأولئك المحليين لتعقب المتهمين ورفع الدعوى عليهم. وفيما أخذت المحكمة تسعى إلى تحقيق العدالة القانونية في مقتل الحريري وواحد وعشرين آخرين، إلا أنها تحوّلت إلى حلبة لصراعات السياسات المحلية، وأدت إلى مواجهة تحالف ٨ آذار مع ١٤ آذار في تعارض شديد حول مصداقية المحكمة وضرورتها.

على نحو بالغ الأهمية، كانت الوسائط الإعلامية اللبنانية موقعَ المناوشات الكلامية بين فصائل ٨ آذار و١٤ آذار، وصارت الصحف، ووسائط أخرى، الدوائر الأساسية التي تتم فيها المجادلات حول المحكمة، وسعى كل فصيل داخل كلتا الكتلتين إلى التأثير في تصوّرات الناس حول أهداف المحكمة الخاصة بلبنان وتقدمها ونتائجها المحتملة، وكذا آثارها المحلية والإقليمية. وعلى الرغم من ذلك، ظل استكشاف العلاقة بين الوسائط الإعلامية اللبنانية وهذه القضية السياسية الخلافية ضعيفاً.

يتناول هذا البحث كيفية تغطية الصحف المحلية للمحكمة الدولية الخاصة بلبنان (عبر خبر صحفي أو مقال يعبر عن رأي)، بغية إلقاء الضوء على التقاطع بين المحكمة الدولية والسياسات اللبنانية والوسائط الإعلامية اللبنانية. ويستخدم لهذا الغرض نظرية تأطير

الإعلام (Media Framing Theory) لجرد مضمون تغطية الصحف اللبنانية للمحكمة الدولية، وذلك ضمن مجال اهتمام السؤال التالي: كيف كانت تغطية الصحف اللبنانية المحلية للقضية السياسية الخلافية المتعلقة بالمحكمة الخاصة بلبنان؟

أولاً: لبنان: وسط إعلامي ممزق

١ - المشهد الإعلامي في لبنان

يؤفر المشهد الإعلامي في لبنان حالة دراسية غنية بالقضايا النزاعية. ولئن كانت الوسائط الإعلامية اللبنانية من بين الأكثر تحرراً في المنطقة العربية^(١)، وكانت الصحافة اللبنانية متنوعة وحرّة نسبياً، فإن ما يصدر فيها متحزّب إلى حدّ كبير، وغير عادل، ولا متوازن بالمرّة^(٢)، إذ تعكس هذه الصحف المرخص لها الميول السياسية للممولين والداعمين السياسيين^(٣).

يقول رامز معلوف، الأستاذ في الجامعة اللبنانية الأميركية: «إن إصدارات الوسائط الإعلامية (في لبنان) لا تنشئ الموضوعية على الدوام»، بل هي تتصف، بحسب نبيل دجاني، بكونها «صحف مواقف» (Viewspapers)^(٤). وعليه، يمكن اعتبار الوسائط الإعلامية اللبنانية منابر سياسية للأطراف السياسية التي تتبعها في لبنان^(٥).

ويؤكد دبوس^(٦) أن الصحف اللبنانية تشتغل بموجب «عقد اجتماعي غير مكتوب» بين طرفين يكون فيه تركيز الصحفيين في ما يغطونه موجّهاً من قبل مالكي الوسائط الإعلامية أو عبر محرّرين وكلاء معيّنين ومتأثرين بشدة بالانتماءات السياسية. ولكن، وفي الآن ذاته، يدبج الصحفيون مقالات تستخدم بوصفها «علامات إشارية» لتبليغ المواقف السياسية للقراء والمواطنين. بتعبير آخر، تسعى الميول السياسية التي تعبّر عنها الإصدارات الإعلامية إلى توجيه تغطية الأنباء من قبل الصحفيين الذين يبتون في المقابل رسائل سياسية في صفوف

(١) William Rugh, *Arab Mass Media: Newspapers, Radio, and Television in the Arab Politics* (London: Praeger, 2004), p. 87.

(٢) Yasmine T. Dabbous, «Media with a Mission: Why Fairness and Balance are Not Priorities in Lebanon's Journalistic Codes,» *International Journal of Communication*, vol. 4 (2010), p. 721.

(٣) المصدر نفسه، ص ٧٢٤.

(٤) Dima Sensenig-Dabbous, «Media Versus Society in Lebanon: Schizophrenia in an Age of Globalization,» *Media Development*, vol. 47, no. 3 (2000), pp. 14-17; Elias Sakr, «Experts Lament Bias of Lebanese Media,» *The Daily Star*, 9/6/2008, and Nabil Dajani, *Disoriented Media in a Fragmented Society: The Lebanese Experience* (Beirut: American University of Beirut Press, 1992), p. 11.

(٥) Dabbous, «Media with a Mission: Why Fairness and Balance are Not Priorities in Lebanon's Journalistic Codes,» Dabbous-Sensenig, *Ibid*, and Nabil Dajani, «The Myth of Media Freedom in Lebanon,» *Arab Media and Society*, vol. 18 (2013), pp. 1-2.

Dabbous, *Ibid*.

(٦)

الجمهور الواسع من خلال الرؤية التي تشكّلها الميول السياسية. وعليه، تضطلع الوسائط الإعلامية اللبنانية بدور دائرة بثّ الرسائل السياسية، وكأنّها معارضةٌ لمراقب خضم أو حارس مدافع عن السلطة. ويصعد مثل هذا الدور الذي تضطلع به الوسائط الإعلامية في بثّ الرسائل السياسية من التوتر حول القضايا الخلافية والطوارئ والأزمات^(٧).

وكما ذكر، يستخدم هذا البحث نظرية الإعلام التّأطيري لاستكشاف تغطية الصحف اللبنانية للمحكمة الدولية الخاصة بلبنان. ويمكن التحليل التّأطيري من تعيين الأشكال المخفية للانحياز وكشفها، ولكننا في حالة الوسائط الإعلامية اللبنانية، وسّعنا مشمول البناء التّأطيري، بحيث نأخذ في الحسبان مختلف المستويات التّأطيرية، وعلى الخصوص منها ما يتعلق بالموضوع، وبالبنية، وبالمتوى. ويعني ذلك أن كل واحد من هذه المستويات يقيس عوامل مختلفة في بناء الخبر المرويّ على أساس خيارات تحريرية وصحفية في آن معاً. لقد كانت مثل هذه المقاربة ضرورية لمعالجة المشهد الصحفي الشديد التحزّب، وقد مكّنتنا من التنبّت صراحة من زعم محلي الوسائط الإعلامية اللبنانية إلى أي مدى هي منحازة حقيقة إلى أحد طرفي النزاع حول القضية الخلافية المتعلقة بالمحكمة الدولية.

وعلى مستوى التّأطير المتعلق بالموضوع، وضعنا السؤال التالي: إلى أي مدى تتخذ المقالات مواقف نهائية مع المحكمة الدولية الخاصة بلبنان أو ضدها؟ بعد ذلك، استكشفنا المستوى البنيوي من خلال نوعية المقالات والكتّاب، وذلك من منظور السؤال التالي: كيف بنت الصحف تغطيتها للأبناء، بحيث جادلت الموقف من المحكمة الدولية الخاصة بلبنان، مُنَاصِرةً أو مُعَارِضةً؟

وأخيراً، وعلى مستوى المحتوى، ركّزنا على التلاوين الخفية للتّأطير، وذلك من خلال السؤال القائل: كيف تؤثر السمات التي يتصف بها المحتوى في تأطير النظر إلى المحكمة؟ وفي هذا المجال، يفكك التحليل التّأطيري مستويات تأطير النظر إلى المحكمة ليفكّ ألباز أدوار السياسيين والصحفيين والجمهور الواسع في الجدل حول المحكمة الدولية الخاصة بلبنان.

٢ - نظرية تأطير الإعلام

تستخدم نظرية تأطير الإعلام بوصفها أدلة ذهنية تساعد مستهلكي الإعلام في «الموضعة»، و«الإدراك»، و«التحديد»، و«التسمية» بحيث يتمكّنون بأثر من ذلك من تشكيل تصوّر للقضايا أو الأحداث بطرق معيّنة^(٨)، سواء أعلّموا أم لم يعلموا، إذ يرسّخ صانعو الإعلام «بنى دلالية مضمرة» أو أطراً، بحيث يبرزون عدداً من عناصر التغطية وأبعادها، ومن ثم، سواء أأرادوا

(٧) Sakr, «Experts Lament Bias of Lebanese Media,» and Mamoun Fandi, *(Un)Civil War of Words: Media and Politics in the Arab World* (London: Praeger, 2007).

(٨) Erving Goffmann, *Frame Analysis: An Essay on the Organization of Experience* (New York: Harper and Row, 1974), p. 21, and Baldwin Van Gorp, «The Constructionist Approach to Framing: Bringing Culture Back In,» *Journal of Communication*, vol. 57, no. 1 (2007), pp. 60-78.

ذلك أم لم يريده، «يعلون من شأن تحديد معيّن لمشكلة ما، أو يثمنون تأويلاً سببياً لها وتقويماً أخلاقياً و/أو توصية بمعالجة الموضوع الموصوف»^(٩).

واعتماداً على بلديين، فإن غورب^(١٠) تحيل الأطر التأويلية التي يستخدمها المنتجون الإعلاميون على «ترسيمة» (Schema)، بمعنى إدراكات وتصورات فردية، وتعززها لدى مستهلكي الإعلام، ومن ثمّ تشكّل تأويل قضية معينة أو مؤسسة أو حدث وتلوّنه. يرتبط التأطير، إذا، بوصفه من منتجات البناء الاجتماعي (Social Construction)، بالصلات بين مستهلكي الإعلام ومنتجيه، أو بصفة أدق بين تقبلية (Receptivity) الأوّل والتأويل الذهني لدى الثاني.

وتركّز المقاربات المتعارف عليها للتأطير على الانتسابات (Affiliations) بوصفها مصدراً محتملاً للانحياز المخفي وغير المدرك للمعرفة المباشرة في التغطية «الموضوعية» للأخبار^(١١). مثال ذلك «حرب واحدة، صور ثلاث» (One War, Three Pictures) الذي يبيّن فيه جين يانغ^(١٢) أن المركزية الإثنية النافذة والمخفية مثلت انحيازاً شديداً للتأثير لدى مقارنة التيار الرئيسي في تغطية الحرب العراقية سنة ٢٠٠٣ في كل من الولايات المتحدة والصين والهند^(١٣).

ويستنتج يانغ أن الصياغة المركزية الإثنية تمكّن من التأثير باختيار المواضيع، وبعتماد المصدر، وبيان الموقف، وباختيار الألفاظ، من أجل بناء مخفي «لحقيقة» تستضيفها جماعات الناخبين الوطنية^(١٤). وتبيّن دراسة يانغ أن الحدث الواحد قابل لتأويلات متباينة بشدة تتبني على ترسيمات فهم مختلفة. وتتجاوب حالة محكمة لبنان مع مثل هذه الفكرة الأساسية لدى فريقتي ٨ آذار و١٤ آذار، ولكن الانحياز الصريح الذي أشار إليه محللو الوسائط الإعلامية اللبنانية يضيف قوة توجيه أخرى إلى التحليل. ومن المهم لدى يانغ، مثله مثل باحثين آخرين في تأطير الإعلام، تعريف الانحياز على أنه غير مدرك لدى جماعات الناخبين المحلية، على الرغم من رسوخ الانتماءات السياسية للصحف في لبنان ووضوحها. واعتباراً لذلك، عدّنا القياسات، بحيث نأخذ في الحسبان كلا التأطيرين الصريح والمخفي في التغطيات من خلال مختلف مستوياتهما.

Robert Entman, «Framing: Toward Clarification in a Fractured Paradigm,» *Journal of Communication*, vol. 43, no. 4 (Autumn 1993), p. 52.

Van Gorp, Ibid. (١٠)

Dina Ibrahim, «Framing of Arab Countries on American News Networks following the September 11 Attacks,» *Journal of Arab and Muslim Media Research*, vol. 1, no. 3 (2008), pp. 279-296, and S.

Craig Watkins, «Framing Protest: News Media Frames of the Million Man March,» *Critical Studies in Media Communication*, vol. 18, no. 1 (May 2009), pp. 83-101.

Jin Yang, «One War, Three Pictures: A Cross-Country Analysis of the 2003 Iraq War,» *Journal of Global Mass Communication*, vol. 2, nos. 1-2 (Winter-Spring 2009), pp. 124-148.

(١٣) المصدر نفسه، ص ٤.

Yang, Ibid., pp. 15-18.

(١٤)

ثانياً: المنهجية

بغية إنجاز هذا البحث، تم تحليل ٢٢٢ خبراً صحفياً أو مقالاً يعبر عن رأي الجمهور حول قضايا خلافية عميقة (انظر الجدول الرقم (١))، ووقع الاختيار على خمس صحف لبنانية اختيرت على أساس نسب توزيعها العالية، واتساع التغطية الوطنية والدوائر السياسية الحزبية التي تتبعها. ومن المعروف أن صحف السفير، والأخبار، والنهار، تعتبر في مراتب نسب توزيع الصحف العربية: الأولى، والثانية، والثالثة على التوالي، كما أدرجنا صحيفتي دايلي ستار (Daily Star) ولوريون لوجور (L'Orient Le Jour) المحررتين على التوالي بالإنكليزية والفرنسية، بغية تحقيق غاية مزدوجة هي اختبار الاصطفاف السياسي للصحف، وكذا إظهار تباينات التغطية على امتداد أوسع للمشهد الإعلامي.

الجدول الرقم (١)

التغطية الإعلامية (خبر صحفي أو مقال يعبر عن رأي)

النسبة المئوية	عدد المقالات	الصحيفة
١٧,٢	٤٠	النهار
٢١,٦	٥٠	الأخبار
٩,٩	٢٣	السفير
٣٤,١	٧٩	دايلي ستار
١٧,٢	٤٠	لوريون لوجور
١٠٠	٢٣٢	المجموع

بصفة عامة، يمكن تصنيف الانتسابات الحزبية للصحف على النحو التالي: تصطف صحيفتان، هما السفير والأخبار، على خط مواقف تحالف ٨ آذار، في حين تعكس صحف النهار، ودايلي ستار، ولوريون لوجور،

بدرجات متفاوتة، مواقف تحالف ١٤ آذار. على أنه يمكن أن يطرأ تقاطع وتطابق في التغطية الاعلامية، ولكن ليس حول قضايا خلافية عميقة، كقضية المحكمة الدولية الخاصة بلبنان.

لتوضيح ذلك، نحن ننظر إلى المحكمة على أنها قضية سياسية أكثر منها أيديولوجية. ولا يعني هذا أن الأيديولوجيا ليست عاملاً في هذا الفحص الذي نقوم به، بل على العكس، تتبع الأيديولوجيا، التي نلاحظ في الصحف، ولدى الكُتاب، وفي تصريحات أعضاء الأحزاب، خطى المواقف السياسية، ولكن نفضّل التعامل مع المواقف والحجج السياسية، كونها موضوعات محسوسة (Tangible). وليس دور الأيديولوجيا في المجادلة من ضمن ما يهتم به هذا البحث، ذلك أن محل اهتمامنا هو على العموم الحجج المحسوسة والتأثير الإعلامي للمحاججة أكثر مما هو الاستعدادات الماقبلية أو الافتراضات التي منها تتبع.

كانت المحكمة الدولية محل اعتراض منذ إقرارها المثير للجدل سنة ٢٠٠٧، والذي تلا الخلاف حول تحقيق الأمم المتحدة حول اغتيال الحريري منذ عام ٢٠٠٥ (UNIIC, A.K.A. UN3IC). وعليه، بدأ تحديد إطار لاختيار العينة نوعاً من التحدي. وقد اخترنا امتداداً زمنياً

يقدر بـ ١,٠٣٥ يوماً من بداية عمليات المحكمة في الأول من آذار/مارس ٢٠٠٩، وصولاً إلى ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، أي بعد انقضاء ستة أشهر تقريباً على نشر المحكمة اتهاماتها لأعضاء حزب الله الأربعة^(١٥). وعلى امتداد هذه الفترة، كانت التغطية الإعلامية هي الأكثر توتراً وانقساماً في سياق الاتجاه نحو الإعلان عن الاتهامات، وفي أعقابها. لقد ركّزنا على قابلية المحكمة للديمومة، وعلى مصداقيتها ومعقوليتها، وكذا على التوترات التي اتضحت تدريجياً متمحورة حول الاتهامات.

في المعدل، كانت مقالات الرأي الحرّ (أي الرأي غير المكتوب من صحفيي المجلة)، ومقالات هيئة التحرير، تظهر كل أربعة أيام على امتداد فترة الـ ١,٠٣٥ يوماً. استناداً إلى نظرية وضع الأجندات (Agenda Setting Theory)، ويعني هذا الكمّ الكثير نسبياً من التغطية الإعلامية أن هناك اهتماماً عالياً من قبل الجمهور^(١٦)، وعلى الأخص بالنسبة إلى دايلي ستار، ولوريون لوجور، والأخبار، والنهار.

* المقاربة

درج البحث الذي يعتمد التأطير الإعلامي على بيان مواضع الانحياز في التغطية «الموضوعية»، وقد تبيّن أن الصحف اللبنانية المصوّرة على تحزّبها تحتاج إلى تمييز أدق. وعليه، نقارب التأطير الإعلامي انطلاقاً من مستويات ثلاثة متباينة، ولكنها مترابطة، وهي: الموضوع، والبنية، والمحتوى (Thematic, Structural, and Content-based). ويمثل كل واحد من هذه المستويات الثلاثة طبقة من طبقات التأطير الإعلامي الكلي، وكان هدفنا هو الكشف عن التأطير الصريح والمخفي للنظر إلى المحكمة، بغية سبر الارتباط بين السياسات المحلية، والوسائط الإعلامية اللبنانية، والمحكمة الدولية، استناداً إلى المتغيّرات (الجدول الرقم (٢):

الجدول الرقم (٢)

المتغيّرات

المتغيّرات	موقف المقال من المحكمة	نوع المقال	نوع الكاتب	طبيعة الحجة	المصادر المعتمدة
الموضوع	X				
البنية		X	X		
المحتوى				X	X

«Timeline of STL Events,» *The Daily Star*, 1/12/2011.

(١٥)

Roy L. Behr and Shanto Iyengar, «Television News, Real-World Cues, and Changes in the Public Agenda,» *Public Opinion Quarterly*, vol. 49, no. 1 (1985), pp. 38-57.

(١٦)

ثالثاً: النتائج: تأطير المحكمة

كما تقدم، تم استخدام مستويات التأطير الثلاثة لجرد ما يهم مستويات ثلاثة في الأطر المعتمدة لدى الإعلام. يهدف المستوى الأول، قياس الموضوع، وهو المستوى الأكثر تجريباً، إلى تحديد ما إذا كانت هناك مواقف صريحة اتخذت حيال المحكمة، ولم يكن ذلك من أجل اختبار مدى صحة محلي الإعلام اللبناني فحسب، ولكن من أجل الكشف كذلك عن الصحف التي تنزع نحو المواقف الصريحة حول هذه القضية المفصلية. وقصدنا بالمستوى الثاني، أي البنيوي، أن نظهر الطرق التي تم بها تأثير (أو عدم تأثير) تغطية الصحف في المواقف من المحكمة. وكان اهتمامنا منصباً حول ما إذا كان نوع التغطية متناسباً مع الموقف الصريح، وفضلاً عن ذلك كانت مؤشرات هذا المستوى تهدف إلى اختبار فرضيتنا حول النسبة المثوية العالية لمقالات الرأي الحرّ ضمن التغطية. وأخيراً، تم اختبار المستوى الثالث الأكثر تفصيلاً من التأطير، وهو مستوى المحتوى. وفي حين ركّزت قياساتنا على عنصرين من عناصر الأخبار المروية، وهما نوعية الحجّة (في علاقة بالمحكمة) والمصادر المعتمدة، فقد كان هدفنا أن نستخرج من المعطيات اتجاهات تظهر حدود المجادلة حول المحكمة.

١ - مستوى المواضيع: مواقف نهائية

تموضع متغيّر «موقف التغطية» (خبر صحفي أو مقال يعبر عن رأي) من المحكمة» بغية اختبار ما إذا تم اتخاذ مواقف نهائية حول هذه القضية. وكان قياسنا لموقف المقال مبنياً على المؤشرات النهائية التي يبيتها الجدول الرقم (٣):

الجدول الرقم (٣)

الإفصاح عن صنف الموقف

موقف المقال من المحكمة	إيضاحات حول كل صنف
داعم	مقال فيه موقف داعم أو يستنتج منه بوضوح أنه داعم للمحكمة بصرف النظر عن السبب المصرح به
ضد المحكمة	مقال فيه موقف معارض أو يستنتج منه بوضوح أنه رافض للمحكمة بصرف النظر عن التبرير
ضد النظام الجنائي الدولي	مقال فيه موقف معارض أو يستنتج منه بوضوح أنه معارض للعدالة الدولية بصرف النظر عما إذا كانت في ارتباط بالمحكمة
محايد	مقال لا يصرح بموقف أو لا يستنتج منه موقف داعم ولا معارض للمحكمة

كانت الحصاة الأكبر (٥٥ بالمئة) من المقالات محايدة (انظر الملحق الرقم (١))، وكانت ٢٨ بالمئة منها داعمة، كما عارضت ١٢ بالمئة من المقالات المحكمة، فيما عارضت ٤ بالمئة منها نظام العدالة الجنائي الدولي. ويعني هذا الأمر أن ٤٥ بالمئة من المقالات مجتمعة تبنت موقفاً نهائياً من المحكمة، فيما ظلت نسبة أكبر قليلاً، قدرها ٥٥ بالمئة، محايدة.

وعندما ندرس تغيير نسبة الإفصاح عن صنف الموقف مقارنة بالصحف، نجد أن الداييلي ستار، والنهار، ولوريون لوجور، قد نزعت إلى دعم الهيئة الجنائية بنسب بلغت على التوالي: ٤٢ بالمئة، و٢٣ بالمئة، و٧٧ بالمئة، في حين أظهرت تغطية الأخبار معارضة قوية للمحكمة بما نسبته ٦٠ بالمئة من المقالات (انظر الملحق الرقم (٢)). من جهة أخرى، كانت التغطية المحايدة سائدة على امتداد الطيف: النهار (٦٥ بالمئة)، والسفير (٦٣ بالمئة)، ودايلي ستار (٤٩ بالمئة)، والأخبار (٣٥ بالمئة)، ولوريون لوجور (٢٣ بالمئة).

٢ - العامل البنيوي: المجادلة حول تأطير المحكمة

يظهر متغيران بنيويان، هما نوع المقال، ونوع الكاتب، السمات الخارجية للتغطية. لقد افترضنا أن التغطية الإعلامية تشمل على كمية عالية من مقالات الرأي بفعل طبيعتها السياسية، ولكن ثبت خطأ ذلك. وعلى العموم، نزعت التغطية الإعلامية إلى تحقيق مزج متكامل بين الخبر الصحفي بالطريقة المعهودة بنسبة ٧٦ بالمئة، ومقالات الرأي بنسبة ٢٤ بالمئة (انظر الملحق الرقم ٣).

كان لصحيفة النهار أعلى كمّ من مقالات الرأي ضمن الإطار الزمني الموضوع (٦٣ بالمئة)، تتبعها صحيفة دايلي ستار (٣٧ بالمئة)، في حين كان من الغريب أن تسجّل لوريون لوجور صفراً من مقالات الرأي الحرّ، بينما سجلت كل من السفير والأخبار قدراً لافتاً من الخبر الصحفي، بنسبة بلغت على التوالي ٩٦ و٩٥ بالمئة.

أُحصي متغير نوع الكاتب الذي حرّر مقالات تعبر عن الرأي حول المحكمة، وتبين أن صحفيي هيئات التحرير صاغوا غالبية المقالات بنسبة ٨٢ بالمئة، فيما كتب كتاب لا يمتون إلى صحفيي المجلة بصفة عدد أقل (١١ بالمئة) (انظر الملحق الرقم (٤))، ولم يمثل ما نشره الأكاديميون والمهنيون والسياسيون والكتاب المختلفون إلا نسبة هامشية تقدر بـ ٧ بالمئة.

٣ - التأطير على أساس المحتوى: استيعاب المجادلة

يتصل التأطير على أساس المحتوى باستخدام علامات طريق مخفية، بهدف التأثير في الرأي العام حول المحكمة. وتشمل هذه المتغيرات المصادر المذكورة في التغطية، ونوعية الحجّة المستخدمة، بصرف النظر عما إذا كانت داعمة للمحكمة أو مناهضة لها. وتسمى هذه المتغيرات إلى معالجة زعم محلي مقالات الصحف بأنها علامات إرشادية للناخبين. وقد فحصنا مدى حدوث ذلك، والكيفية التي أمكن بها أن يكون ذلك ضمن تغطية الصحيفة.

ظهر لنا ثلاثة أنواع من المصادر وجدت في التغطية: النوع الأول هو «السياسيون»، أي أولئك الذين اصطفوا صراحة مع الحكومة أو مع الأحزاب السياسية. والنوع الثاني هو «الخبراء»، أي أولئك الأشخاص من ذوي الخبرة القانونية والتدريب البحثي الأكاديمي في القضايا المركزية المتعلقة بالمحكمة. ثم كان النوع الثالث، وهو «الجمهور»، الذي حدّدناه على أنه مؤلف من أشخاص عاديين لا يمثلون أحزاباً سياسية، وتُعتبر المقابلة معهم قياساً للرأي العام. وجدنا أن السياسيين اقتبست أقوالهم بأعلى تواتر، بما يناهز ٣١ بالمئة من المقالات (انظر الملحق الرقم (٥))، وكان وراءهم، وغير بعيد عنهم، الخبراء بما يداني ٢٦ بالمئة من المقالات، فيما كان الجمهور أقل المذكورين، بوصفهم مصدرًا بما لا يتجاوز ٢ بالمئة من المقالات.

وقد تم فحص متغيّر نوع الحجة الذي ظهر مميّزاً من بين الحجج القانونية والسياسية أو الأخلاقية التي قدمت لدعم المحكمة أو دحضها من قبل الكتاب. وللتوضيح، اعتبرنا حجة سياسية تلك التي يحيل فيها الكاتب صراحة على سياسات تشكيل المحكمة، أو التي يستنتج من ضمنيّاته أنه يعتبر المحكمة أداة سياسية، أو تحيل على نتائج سياسية لتطبيق المحكمة، أو على ما يترتب عليها سياسياً. وقد اعتبرت حجة قانونية تلك التي يشير فيها الكاتب صراحة إلى دور القانون المحلي أو الدولي في حل لغز اغتيال رفيق الحريري، فيما تحيل الحجة الأخلاقية على المبادئ الأخلاقية التي من خلالها تتعامل العدالة الانتقالية مع الماضي، وتحديدًا مع الحقيقة والمصالحة والذاكرة، أو ببساطة تلك التي تعتبر أن «ذاك هو ما كان يجدر القيام به. ومن المهم الإشارة إلى أن مختلف تصانيف الحجج يمكن أن تحضر في المقال ذاته. كانت المحاججة السياسية أكثر المحاججات ظهوراً (٧٥ بالمئة من المقالات)، فيما بلغت المحاججات القانونية ٤٦ بالمئة، وكانت الحجج الأخلاقية (٢٣ بالمئة) الأقل ظهوراً.

رابعاً: المناقشة

تعرّز مستويات التأطير الإعلامي المتقاطعة مصداقية الفرضية القائلة بوجود تحزّب في الصحف اللبنانية، على الرغم من أن التوزيع المتناصف تقريباً بين المقالات ذات الموقف والمقالات المحايدة، قد أظهر عدم وجود انحياز صريح إلى التأطير، انطلاقاً من الموضوع، إلا أنه قد برز انحيازها المترسخ من خلال التأطير المخفي الذي يتأسس على مستويي البنية والمحتوى.

على مستوى السطح، توحى النسبة الضعيفة التي كانت لمقالات الرأي الحرّ مقارنة بالمروريّات الإخبارية الاعتيادية (تقريباً نسبة ١ إلى ٤) بتدنيّ التغطية المتحزّبة صراحة، ولكن التأطير البنيوي الأكثر خفاءً سمح لها بوضوح بأن تدفع بالمواقف السياسية. فلا تحوي تغطية لوريون لوجور، مثلاً، مقالات الرأي الحرّ، ولكن الصحيفة تحتفظ بأعلى نسبة مؤوية من المقالات الداعمة للمحكمة (٧٧ بالمئة). وتعكس تغطية الأخبار نزوعاً مماثلاً، حيث اتخذ ما نسبته ٦٥ بالمئة من مقالاتها موقفاً نهائياً، على الرغم من اتخاذ ما لا يزيد على ٥ بالمئة

من مقالات تغطيتها شكل مقالات الرأي الحرّ. وفيما وفرت كلتا الصحيفتين: لوريون لوجور والأخبار، المثاليين الأكثر جلاءً، فإن هذا النزوع نحو اتخاذ المواقف النهائية الذي عثرنا عليه في مقالات الأخبار الاعتيادية، يتجاوب مع الإصدارات الأخرى المعتمدة. وفي ما عدا النهار، كان لكل الصحف عدد من المقالات ذات الموقف النهائي أكبر من مقالات الرأي الحرّ، ونتيجة لذلك صارت مقالات الأخبار الاعتيادية وكأنها تماثل مقالات الرأي الحرّ في اتخاذها موقفاً نهائياً من المحكمة.

وقد منح الدور شبه الحصري الذي اضطلع به الصحفيون والمحرّرون في كتابة المقالات (٩٣ بالمئة) مجالاً ذا بال لوضع المحكمة والفاعلين والمواقف في سياقات محدّدة. وعنى ذلك أن الصحفيين والمحرّرين كانوا قادرين، سواء أكان ذلك بوعي أو بغيره، على فرض أطر وترسيمات من خلال التأطير المستند إلى المحتوى. وتجب مثل هذه النسبة العالية عما أبرزته ديما دبوس حول وجود عقد غير مكتوب بين الصحفيين والمحرّرين واصطفافات داعمهم. ولئن توجّب على هيئة التحرير ومحرّريها أن يكونوا بحق المحررين الأوّل للصحف، فإن فقر المشاركة عبر مقالات الرأي الحرّ يثير أسئلة حول ما تمّ من مجادلة حول المحكمة.

ويمكن تفسير قلة عدد مشاركات شخصيات أكاديمية ومحامين في المجادلة عبر الصحف بطرق عديدة مختلفة. ويبدو أن هناك أسباباً مضاعفة تعود إلى إجماع ذاتي لدى الكتاب والأكاديميين والمثقفين، متناغمة مع تعمّد الصحف إقصاءهم. كما يبدو أن الكتاب والأكاديميين والمثقفين كانوا يخشون الكشف عن ميولاتهم السياسية أو التورّط في مجادلة عمومية، أو على الأسوأ، يخشون على سلامتهم وسلامة عائلاتهم. ويبدو أن ذلك كان متضافراً مع إقصاء لهم تعمّدت ممارسته الصحف. وعلى الرغم من عدم قدرتنا على الجزم بذلك، بدا لنا أن الطبيعة مفرطة التسييس للمحكمة ساهمت هي أيضاً في إبعاد الجمهور عن المشاركة، وفي تقليل محرري الصحف من أهمية دور مساهماته في المجادلة. وقد ملأت هيئات التحرير، وملأ السياسيون، الفراغ، وغنموا تبعاً لذلك مزيداً من امتياز السبق في تأطير المحكمة.

كان اختيار الصحفيين لمصادر المعلومات مَوْجَّهاً مهماً في التأطير القائم على أساس المحتوى. ويدلّل المصدر الأكثر تواتراً، متمثلاً بالسياسيين، على الأثر الذي يمكن أن يكون للمصدر في تأطير قضية ما. وقد ترجم التواتر الأعلى للمصادر السياسية في تجميل قوي للحجة السياسية (٤٧ بالمئة، وعدد ١٢٧) دعماً للمحكمة أو معارضة لها. وتوحي العلاقة بأنه لم يكن على الصحفيين والمحرّرين أن يتخذوا موقفاً قوياً بالضرورة، مع المحكمة أو ضدها، حتى يتمكّنوا من التأطير، بل إن المحكمة صارت قابلة للتأطير بوصفها مشكلاً سياسياً، بدلاً من اعتبارها مشكلة قانونية، وذلك بالاعتماد على الحجج السياسية التي دفع بها السياسيون. وعليه، لم يكن لهؤلاء دور في الدفاع عن دعم المحكمة أو مضادتها، بل كان لهم ذلك في تأطير المحكمة بعباراتهم هم، بوصفها مشكلاً سياسياً يستوجب حلاً سياسياً.

من الواضح أن السياسيين اضطلعوا بدور مؤثر في التغطية، وهو ما صار أكثر وضوحاً بالاستناد إلى مستوى التأطير المتعلق بالمحتوى. وكان السياسيون مصدرراً في ٧٠ بالمئة من كل

المقالات من دون أن يتم التعبير عن موقف قوي من المحكمة، وهو ما عنى أن دورهم في تشكيل التغطية لم يكن بالضرورة صريحاً بالقدر الذي كان منتظراً. وقد احتفظ السياسيون بسبق مهم في بثّ الرسائل، وفي إلزام معارضيتهم بالردّ، وفي النهاية في تشكيل تأطير للمحكمة للمراسلين والجمهور الواسع. فكيف شكّل السياسيون التغطية، إذاً؟

* الحجج السياسية: تفكيك التأطير

أضفت المصادر السياسية على التغطية تشكيلاً محدداً، وذلك عبر تكتيكات معتادة في الاتصال السياسي. وبغية استكشاف أعمق لهذه التكتيكات، نركّز هنا على تكتيكات المحاججة السياسية المخصوصة التي استخدمتها كل كتلة.

من منظور سياسي ١٤ آذار الداعمين للمحكمة، كان تأطيرها على أنها مهمّة لكل اللبنانيين، فربط عدد من السياسيين التحقيقات والتهديدات بالحاكمة بقضية أشمل، هي الإفلات من العقاب في لبنان. فقد اعتبر إيلي محفوظ، أحد سياسيي ١٤ آذار، أن إنهاء المحكمة سيقول لـ «الجنّة»: «يمكنكم أن تستمروا في القتل مستقبلاً، لأن العدالة لن تقوم»^(١٧). بعبارة أخرى، استخدمت المحكمة بوصفها سابقة لإنهاء ما يرويه تاريخ الاغتيالات السياسية التي تمّت قبل الحرب الأهلية من دون أثر قانوني. وكانت هذه الرسالة موجّهة إلى كل اللبنانيين، ولكنها سرعان ما صارت موضوع تنفيذ.

في المقابل، كانت تكتيكات السياسة الإعلامية لتحالف ٨ آذار متعددة المكوّنات، ولكنها ركّزت على تعزيز قاعدته السياسية، حيث لوّح سياسيوه إلى أن المحكمة تهدد للاستقرار الداخلي، وعبروا عن شكوك في مصداقية التحقيقات، واستخدموا استراتيجية «التطعيم» (Inoculation) (سنوضحها لاحقاً)، ودعوا إلى حل سياسي تفاوضي للتجاوزات حول المحكمة.

وقد أكّدت المواقف التي عبرت عنها مصادر ٨ آذار خطر شبح الشقاق الأهلي، وصوّرت هذه الاستراتيجية المحكمة على أنها تهدد للاستقرار الوطني.^(١٨) وكان خطر الشقاق الأهلي والنزاع ذا عمق مخصوص في بلد دمّرتة خمسة عشر عاماً من الحرب الأهلية، ومناوشات متواترة بين الفصائل السياسية المتفارقة. كما ميّز خطاب احتفالي ألقاه السيد حسن نصر الله في آب/أغسطس ٢٠١٠ تكتيكاً منفصلاً: نسف مصداقية المحكمة، وبذر التشكيك في التحقيق. فقد تساءل الخطاب عن اعتماد تحقيقات الأمم المتحدة معطيات مكالمات الهواتف المحمولة، واتهم إسرائيل بالوقوف وراء الهجوم. وكان العنصر الذي اتصل بهذه التكتيكات

Wassim Mroueh, «Aoun Blasts «Politicized Justice» in Talks with French President,» *The Daily Star*, 16/11/2010.

(١٨) في آذار/مارس ٢٠١٠، اعتبر وثام وهاب، مثلاً، والذي بدأ حياته كعامل، ولكنه ناطق باسم تيار التوحيد المنتمي إلى تحالف ٨ آذار: أن هناك «المشاكل ممكنة الحصول في البلد بسبب ما سينجر من شقاق عن عمل المحكمة الخاصة».

هو نفس مصداقية التحقيق، وعلى الأخص الاستجداء بـ «شهادتي الزور»، وهو اتهام مرتبط بتلقي لجنة التقصي الدولية المستقلة التابعة للأمم المتحدة شهادتي ضابطين أعلننا انتسابهما السابق إلى المخبرات السورية، تمّ كشف خداعهما لاحقاً، بل إن المحكمة اتهمت بكونها تمارس «عدالة انتقائية» لعجزها عن التحقيق في أحداث عنف سياسي أخرى.

وقاد التقاطع بين محاولات ٨ أذار للتكذيب، والقدرة على الإفلات السياسي من تبعات نشر اتهامات المحكمة، نحو تكتيك محكم في الاتصال السياسي هو التطعيم. وتستخدم «التطعيمات»، بحسب النظرية القائلة بها، بوصفها أداة للإقناع المضاد في معنى التلقيح نفسه ما قبل التعرض للداء تقريباً، إذ يجهّز السكان بفكرتي «الإشعار بالخطر» و«العلاج الاستباقي التذبيبي» (Refutational Pretreatments) لتقوية قابليتهم تجاه اتهام مستقبلي أو حجة مضادة^(١٩). وتلقى مثل هذه التفسيرات النظرية مصداقية أكبر في ضوء اضطلاع الصحف بأدوار أدوات بثّ الرسائل السياسية.

ويوحي تطبيق هذه الاستراتيجية على مواقف حزب الله المصطف ضمن ٨ أذار بأن التطعيمات ما قبل العلاجية استخدمت بغاية نزع المصداقية عن الاتهامات. وقد أكد السيد حسن نصر الله في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ (سبعة أشهر قبل نشر المحكمة الاتهامات) بقوله: «ليست المحكمة مستقلة»^(٢٠)، موحياً بأنها جزء من مخطط سياسي أوسع بدلا من أن تسعى إلى تحقيق العدالة. وفسر كاتبان في دايلي ستار ذلك بالقول: «في تموز/يوليو، نبذ قائد حزب الله المحكمة الخاصة بلبنان باعتبارها «مشروعاً إسرائيلياً» يستهدف المقاومة، وقال: إن اتهاماً وشيكاً سوف يطال عناصر حزب الله». ويعني ذلك أن ما كان يُقصد من وراء كشف نصر الله للاتهامات المهذّدة عناصر حزب الله، هو تأمين «علاج استباقي تذبيبي» يهدف إلى تعزيز موقع الحزب، ثم إيصاله إلى ناخبيه.

تم التبدليل على أثر النموذج التطعيمي من خلال ملاحظات مقرر المحكمة هارمن فون هيبيل (Herman von Hebel). وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، أي قبل ما يقارب الستة أشهر من توجيه الاتهامات، شرح فون هيبيل ما كان يفكر فيه قائلاً: «أحياناً يحصل انطباع بأن توجيه الاتهامات هو آخر المطاف للكشف عن مسؤولي اغتيال السيد الحريري»، وأضاف: «توجيه الاتهام هو في الحقيقة بداية السيرورة»^(٢١). ولكن الاتهام بدا كما لو كان قاصماً لظهر حزب الله و٨ أذار، لأنه الأكثر تأثيراً في نظرة العموم إلى الحزب.

أخيراً، كانت تكتيكات الإشعار بالخطر وتحدي المصداقية والتطعيم، مصحوبة ببداءات من أجل إيجاد حلّ سياسي محلي للمحكمة. فقد قال ميشال عون، عضو البرلمان، وزعيم التيار

(١٩) Michael Pfau [et al.], «The Role and Impact of Affect in the Process of Resistance to Persuasion», *Human Communication Research*, vol. 27, no. 2 (April 2001), pp. 217-219.

(٢٠) Wassim Mroueh, «Nasrallah Urges Lebanese Parties to let Hizbullah Handle Tribunal», *The Daily Star*, 16/12/2010.

(٢١) Wassim Mroueh and Hassan Lakiss, «Hizbullah «Intimidation» Will not Work – Ahmad Hariri», *The Daily Star*, 2/11/2010.

الوطني الحر المصطف ضمن كتلة ٨ آذار، للرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي، إنه يعارض «العدالة المسيّسة» في ما يخص اغتيال الحريري، رئيس الوزراء السابق^(٢٢). وردّد نصر الله هذا القول في خطاب جماهيري كما يلي: «دعونا نناقش صيغة يمكن بها للحكومة أن تسحب من القضية، وسنواجه مسألة العدالة بمفردنا». بذلك تكون التكتيكات التي اتبعتها ٨ آذار لتكذيب المحكمة، قد انسابت بسلاسة نحو حلّ سياسي تفاوضي في مقابل المعالجة القانونية التي عرضتها المحكمة الدولية.

لذلك، لا يمكن التقليل من شأن تكتيكات السياسة الإعلامية المعتمدة على المحتوى، ولا من شأن أثرها في تأطير التغطية الصحفية. واعتباراً لما بلغته التغطية المحايدة في ظاهرها من درجات عالية، كانت هذه التكتيكات أدوات حيوية من أجل تأطير خيارات الاهتمام الإعلامي لدى الصحفيين، وكذلك لدى المحرّرين، بغية تأطير المحكمة في عيون القراء.

على أن أسئلة تظلّ قائمة حول مدى ملاءمة هذا الكشف، فهل كان السياسيون ببساطة يستخدمون الصحف بوصفها منابر لمواقفهم، أم كانت قرارات الصحفيين والمحرّرين، بعزل مقاطع الأصوات والمواقف، هي ما يقود تلك المواقف؟ يبدو أن الإجابة تظل في نقطة ما بين بين، مع وجود انتظارات ضمنية واصطفاف سياسي من أجل توجيه قرارات ما يجب انتخابه وإبرازه في المقالات.

خاتمة

منذ البدء، كانت المحكمة الخاصة بلبنان قضية خلافية داخل لبنان وخارجه سواء بسواء، على أن دور التغطية الإعلامية التي شملتها ظلّ موضوعاً قليل البحث. لقد هدف هذا البحث إلى إثراء المناقشات حول السياسات المحلية في ما يتعلق بالمحكمة، كما هدف كذلك إلى تمييز اتجاهات التأطير وأدواته في القضايا الخلافية في بلد منقسم على نفسه.

وقد أكّد البحث أن الصحف اللبنانية استُخدمت أدوات لبثّ الرسائل السياسية في المجادلة حول المحكمة، ولكنه كذلك كشف أن مثل هذا التأطير كان بطريقة مخفية وغير مسبوق. فلم تكن التغطية الصحفية اللبنانية للمحكمة متحرّبة بصفة مكشوفة، وبدلاً من ذلك استخدم القسم الأكبر من المقالات التي أدرجناها في عينتنا موجّهات بنوية، وأخرى اعتمدت المحتوى من أجل تأطير القضية الخلافية. وتضع مثل هذه النتائج التواؤم بين السياسيين والصحفيين أو المحرّرين محل استقهام، وتستدعي التساؤل حول كيفية الحساب، بحيث تؤثر المعلومة في القرارات الخاصة بمواضيع التغطية. ولم يكن السياسيون، ولا كانت الحجج السياسية، يبعيدتين أبداً عن المناقشة الإعلامية، حتى في القضايا القانونية ذات الصلة، في بلد حاد الانقسام مثل لبنان. وقد كشف هذا البحث إلى أي مدى صارت السياسات والسياسيون نقاطاً مركزية في التغطية.

Michael Bluhm, «No Details on Indictment for Months – Registrar,» *The Daily Star*, 7/12/2010. (٢٢)

لقد ظلّ أثر الوسائط الإعلامية في القراء غير مستكشف إلى حدّ كبير في هذا البحث. وفيما سعى هذا البحث إلى تمييز الكيفية التي بها أطر السياسيين اللبنانيون والصحف اللبنانية المحكمة، فإن مدى الأثر الذي كان لذلك التأطير في القراء ظلّ من دون تطوير، وفي البحوث اللاحقة ستكون الحاجة إلى إدماج أسبار الرأي العام قائمة للتمكن من تفحص ترابطها مع التأطير الإعلامي. عندها ستكون النتائج أكثر قوة عبر الدراسة الخبئية، لا لإظهار السبب والنتيجة بالضرورة، بل لإبراز الارتباطات. ويظلّ عجز هذا البحث عن بيان فاعلية التأطير الإعلامي وتكتيكات السياسة الإعلامية في التأثير في الجمهور الواسع نقصاً ملحوظاً، ولكنه مع ذلك مفهوماً. وأملنا هو ألا نكون استكشفتنا تأطير المحكمة فحسب، بل أن نكون قد ساهمنا في إدراك أفضل للتقاطع بين الوسائط الإعلامية اللبنانية والمحكمة الخاصة بلبنان والسياسات اللبنانية.

يقع الأثر الحرج لنموذج «الصحف بوصفها منابر سياسية» الذي وجدناه في لبنان على المبادلات المباشرة. وفي الواقع، مثل دور الصحف اللبنانية، بوصفها منابر سياسية، حاجزاً يعزل السياسيين والعناصر السياسية عن المجادلة. بهذا المعنى، تفتادى السياسيون المواجهة المباشرة مع خصومهم، ومع الجمهور الواسع، واستخدم دور الصحف والوسائط الإعلامية عامة درعاً واقياً من الفصيلين، وحصناً ضد المجادلة المباشرة أو التفحص الدقيق للفصائل السياسية. وعلى الخلاف من ذلك، كانت مواقف السياسيين تمرّ من مصفاة الصحف وإصدارات الأخبار بدلاً من التجادل فيها على رؤوس العموم. وتتمثل المحصلة الضارة لمثل هذه الوضعية بتحرير السياسيين من واجب الدفاع عن مزايعهم ومواقفهم من خلال مجادلة مباشرة. وللإنصاف، ظهر موضوع المجادلة المباشرة على أجندة المحكمة في مناسبات قليلة، ولكن مثل هذا السيناريو لم يتحقق أبداً.

ويعيدنا ذلك إلى قضية المشهد الإعلامي في لبنان، وكذلك إلى نموذج «الوسائط الإعلامية»، بوصفها منبراً سياسياً. يمنع ذلك المجادلة العمومية والتبادل المباشر في ما بين القادة السياسيين، ونتيجة لذلك تتنفع الصحف من المصادر السياسية في النقاط التي تتناولها بالنقاش، سواء أكانت مؤكدة أم لم تكن. ويمكن للأثر أن يكون أكثر فعالية، حيث يمكن للصحف والإصدارات الإعلامية أن تصير مجالات صدى تعكس الأجندات السياسية للسياسيين ونظرائهم الكبار.

يؤكد هذا البحث الحاجة إلى مجادلة مباشرة، وخوض مباشر في القضايا الخلافية. إن المحكمة الخاصة بلبنان قضية خلافية على أن دور الصحف في توفير منابر للسياسيين للتعبير عن رؤاهم، وفي منعهم من الاحتجاج، وفي التقليل من قوة أصوات الجمهور، يوجب على كل ملاحظ للسياسات أن يترسّب. ويفترض في هذه الديناميات أن تذهب بنا إلى تجديد الاهتمام بأثار نماذج الوسائط الإعلامية ودورها في السياسات المحلية والدولية، حيث لا يقتصر التأطير الإعلامي للمحكمة على المساس بالوضعية اللبنانية، بل إن مداه يطول ما هو أبعد من دور الوسائط الإعلامية في السياسات الداخلية المعتمدة في كل بلد □

الملاحق

الملحق الرقم (١)

الموقف المعبر عنه في المقالات

النسبة المئوية	العدد	
٢٨	٦٤	داعم
٥٥	١٢٩	محايد
١٣	٣٠	أقرب إلى معارضة المحكمة الجنائية بذاتها
٤	٩	أقرب إلى معارضة النظام الجنائي الدولي
١٠٠	٢٣٢	المجموع

الملحق الرقم (٢)

تباين المواقف بحسب الصحف

(العدد والنسبة المئوية ضمن الصحف)

المجموع	أقرب إلى معارضة النظام الجنائي الدولي		أقرب إلى معارضة المحكمة الجنائية بذاتها		محايد		داعم		الصحيفة	
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية		
١٠٠	٣٧	٠,٠	٠	٢,٧	١	٦٤,٩	٢٤	٣٢,٤	١٢	النهار
١٠٠	٣٧	٥,٤	٢	٥٩,٥	٢٢	٣٥,١	١٣	٠,٠	٠	الأخبار
١٠٠	١٩	١٥,٨	٣	١٠,٥	٢	٦٣,٢	١٢	١٠,٥	٢	السفير
١٠٠	٧٠	٥,٧	٤	٤,٣	٣	٤٨,٦	٣٤	٤١,٤	٢٩	دايلي ستار
١٠٠	٢٦	٠,٠	٠	٠,٠	٠	٢٣,١	٦	٧٦,٩	٢٠	لوريون لوجور
١٠٠	١	٠,٠	٠	٠,٠	٠	٠,٠	٠	١٠٠	١	ناو لبيانون (عربية)
١٠٠	٨	٠,٠	٠	٢٥,٠	٢	٧٥,٠	٦	٠	٠	الأخبار (إنكليزية)
١٠٠	١٨٩	٤,٥	٩	١٥,٢	٣٠	٤٨,٠	٩٥	٣٢,٣	٦٤	المجموع

الملحق الرقم (٣)

نوع المقال بحسب الصحيفة (العدد والنسبة ضمن الصحف)

المجموع		نوع المقال				الصحيفة
النسبة المئوية	العدد	خبر مطول		مقالة رأي		
		النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	
١٠٠	٤٠	٣٧,٥	١٥	٦٢,٣	٢٥	النهار
١٠٠	٤٢	٩٥,٢	٤٠	٤,٨	٢	الأخبار
١٠٠	٢٣	٩٥,٧	٢٢	٤,٣	١	السفير
١٠٠	٧٩	٦٣,٣	٥٠	٣٦,٧	٢٩	دايلي ستار
١٠٠	٤٠	١٠٠	٤٠	٠	٠	لوريون لوجور
١٠٠	١	١٠٠	١	٠	٠	موقع تليفزيون المستقبل
١٠٠	٨	١٠٠	٨	٠	٠	الأخبار (إنكليزية)
١٠٠	٢٣٤	٧٥,٦	١٧٧	٢٤,٤	٥٧	المجموع

الملحق الرقم (٥)

المصادر المذكورة (يمكن أن يكون

أكثر من واحدة في كل مقالة)

النسبة المئوية من المقالة أو الخبر الطويل	النسبة المئوية من التغطية	العدد	المصادر
٣٠,٨	٥٢,٢	٧٢	سياسيون
٢٥,٦	٤٣,٧	٦٠	خبراء
٢,١	٣,٦	٥	جمهور

الملحق الرقم (٤)

نوعية الكتاب

النسبة المئوية	العدد	القيمة
٨٢,٥	١٩٣	صحفي
١,٣	٣	جامعي
٢,١	٥	مهني
٠,٤	١	باحث في مركز بحث
٠,٤	١	سياسي غير جامعي
٢,٦	٦	كاتب
١٠,٧	٢٥	محرر
١٠٠	٢٣٤	المجموع